

## المبسوط

حرىما وإن كان قد يحتاآ إلى ذلك لإلقاء الكناسة فىه وهذا لأن استحقاق الحرىم لا يكون بدون التقدير فىه ونصب المقادىر بالرأى لا يكون فإذا ثبت أن من أصلهما أن صاحب النهر يستحق الحرىم قلنا عند المنازعة الظاهر شاهد له وعند أبى حنيفة لما كان لا يستحق للنهر حرىما فالظاهر شاهد لصاحب الأرض وعلى سبىل الابتداء فى هذه المسألة هما يقولان عند المنازعة القول قول ذى اليد وصاحب النهر مستعمل لحرىم النهر لاستمساك الماء فى النهر وإلقاء الطىن علىه والاستعمال يدفعها فباعترار أنه فى يده جعل القول قوله كما لو اختصما فى ثوب وأحدهما لابسـه وأبو حنيفة يقول الحرىم من جنس الأرض صالح لما تصلح له الأرض وليس من جنس النهر ومن حىث الانتفاع كما أن صاحب النهر يمسك الماء بالحرىم فى نهره فصاحب الأرض يدفع الماء بالحرىم عن أرضه فقد استويا فى استعمال الحرىم وىترجح جانب صاحب الأرض من الوجه الذى قررنا فكان الظاهر شاهدا له فله أن يغرس فىه ما بدا له من الأشجار ولكن لىس له أن يهدمه لأن لصاحب النهر حق استمساك الماء فى نهره فلا يكون لصاحب الأرض أن يبطل حقه بهدمه بمنزلة حائط لرجل ولآخر علىه جذوع لا يكون لصاحب الحائط أن يهدم الحائط وإن كان مملوكا له لمراعاة حق صاحب الجذوع وإذا قال الرجل لرجل اسقنى يوما من نهرك على أن أسقئك يوما من نهرى الذى فى مكان كذا لم يجر لأن معاوضة الماء بالماء لا تجوز وإن كان البذل معلوما لجهالة الشرب ومعنى الغرر فلأن لا تجوز معاوضة الشرب بالشرب ومعنى الغرر والجهالة فىه أظهر وأولى وكذا لو قال اسقنى يوما نخدمك عبدي هذا شهرا أو برقبته أو بركوب دايتى هذه شهرا أو بركوبها كذا كذا يوما وما أشبه ذلك فهو كله باطل لمعنى الغرر والجهالة وعلى الذى أخذ العبد رده إن كان قائما بعينه وقيمتـه إن كان مستهلكا وإن كان شرط خدمته شهرا وقد استوفاهـا فعلىـه أجر المثل لأن خدمة العبد ورقبته محل للعقد فإذا استوفاه بحكم عقد فاسد كان علىه عوضه وليس له بما أخذ الآخر من شربه قيمة ولا عوض لأن الشرب لىس بمحل للعقد فلا يتناولـه العقد فاسدا ولا جائزا وكل عقد لا جواز له بحال فهو كالإذن فكما أنه لو سقى أرضه بإذنه لم يكن علىه من عوض الماضى فكذا بحكم العقد الباطل فىه لا يتقوم فلا يلزمه شىء وسئل أبو يوسف عن نهر مرو وهو نهر عظيم قريـب من الفرات إذا دخل مرو كان ماؤه قسمة بين أهله بالحصص لكل قوم كوى معروفة فأخذ رجل أرضا كانت مواتا ولم يكن لها من ذلك